بعجز ظاهر قدره ١٢ مليون و٦٠٠ الف دينار . وثمة ملاحظات يمكن تسجيلها والوقوف عند مؤشراتها السياسية في الميزانية الاردنية الجديدة :

١ — زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي . فمن مجموع الواردات كانت حصة المساعدات المالية والفنية الخارجية والقروض والمساعدات الاقتصادية ما يوازي ٩٧٤٠٦٧٤٠٠٠ أي ما يقارب ثلثي مواردها العامة (الحرية ٦٦١ ٧٤/٣/١١) وتبلغ حصة الموارد الاتية من مصادر عربية ٢٦٤٥ مليون بما فيها قيمة المساعدة الكويتية التي أعيدت خلال حرب تشرين (اكتوبر) والبالغة ١٢٤٥ مليون دينار .

وتغطي الدوائر الامبريالية والرجعية في المنطقة مصادر التمويل الاخرى كالولايات المتحدة التي تقدر مساهمتها بـ ٢١ مليون دينار علاوة على بعض انواع المساعدات الاميركية التي يصعب ادخالها ضمن بنود الميزانية كالمساعدات العسكرية، وكذا قروض وكالة الانماء الدولي ومؤسسة الانماء التي توازي ١٢ مليون دينار وقروض المانيا الغربية وايران التي وقعت هي الاخرى اتفاقا بقرض الى الاردن بمبلغ ثمانية ملايين دولار في نهاية العام الماضي (العمل اللبنانية ١٩٧٤/١٢/١٨) .

٢ — ان الميزانية لا تستند على مصادر دخل مؤكدة ومن المتوقع لذلك ان يزيد العجز عن ١٢٤٦٠٠٤٠٠٠ الواردة فيها ، وبالطبع سيجري تغطية هذا العجز بمزيد من القروض والتمويل الخارجي كما صرح بذلك ذوقان الهنداوي وزير المالية الاردني (سكتش لبانون ٧٤/٢/١).

٣ — ان الضرائب غير المباشرة لا زالت تمثل النصيب الاكبر من الواردات المحلية وهذا يعني الحاق مزيد من الضرر بذوي الدخل المحدود من سواد الشعب .

٤ — اما اتجاهات الانفاق فتوضح الى حد بعيد المرامي السياسية التي تحكم حركة النظام في هذه المرحلة فهو من جهة قد أعاد دفع المبالغ المخصصة كرواتب للموظفين في الضفة الغربية (١٨ مليون دينار) عدا عن تقديمه تسهيلات اضافية اخرى بالعبور على الجسور والضرائب وذلك في محاولة للسعي لشراء ولاءات الفلسطينيين وتمشيا مع تلك السياسة الجديدة للنظام بعد حرب تشرين (اكتوبر) التي سمتها صحيفة هآرتس الاسرائيلية سياسة « ابتسم للضفة الغربية » .

ثم ان جانبا من تلك النفقات ستخصص لمشاريع التوطين المقترحة للفلسطينيين في مناطق الاغوار ، وكان شمعون بيريس — وزير المواصلات الاسرائيلي — قد صرح في ايلول (سبتمبر) الماضي ان حكومته تسعى لتنفيذ مشروع لاعادة توطين اللاجئين يكون بديلا لخدمات وكالة الغوث وينفذ برعاية اسرائيلية. واقترح بيريس تحويل ميزانية الوكالة المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة الى الاردن وقال ان الاقتراح قدم الى الاردن عن طريق نيويورك ولاقى استحسان الاوساط الاردنية (جيروزاليم بوست ٧٣/٩/٢٢) وصرح يورغن فيشنابسكي الامين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي في المانيا الغربية اثناء زيارة له في الاراضي المحتلة الشهر الماضي بأن الملك حسين مستعد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين (الثورة العراقية ٧٤/٢/١٤).

من جهة ثانية فقد اوضحت اوجه الانفاق الحكومي زيادة ملحوظة في ميزانية الدفاع على حساب الرفاهية العام للشعب ورغم سعي النظام الحثيث للصلح مع اسرائيل فبلغت النفقات الجارية للجيش بـ ٤٣٤٦٠٠٤٠٠٠ دينار والامن العام بـ ٦٤٥٥٠٤٠٠٠ دينار علما بأن الميزانية جاءت خلوا من اشكال المساعدة العسكرية غير المنظورة والمسجلة . وكان رئيس الاركان الاردني قد زار الولايات المتحدة قبيل عيد الميلاد على رأس وفد عسكري بغرض توسيع الجيش وتعزيز أسلحته وكشف الملك النقاب عن ان الحكومة الاردنية قد وضعت برنامجا للتسلح قيمته مليار و٧٥ مليون دولار موزعا على اربع سنوات يشمل تزويد القوات المسلحة بالصواريخ المضادة للدبابات والطائرات المقاتلة والقواعد الجوية ومحطات الرادار (النهار ٧٤/٢/١٤) بينما تحدثت صحيفة سكتش لبانون عن برنامج آخر بلغت قيمته ٤٥٠ مليون دولار يرمي الى زيادة الجيش الاردني بحجم فرقتين مدرعتين وثلاث فرق آلية محمولة . وتطوير سلاحه الجوي بتزويده بسربين من الطائرات المقاتلة طراز FSE المقاتلة وطائرات هيلوكبتر مسلحة من طراز HUYE ورغم عدم تأكيد استجابة الولايات المتحدة للطلبات الاردنية فان تلك الارقام تعكس طموح النظام واصراره على لعب دور الاداة الامبريالية في المنطقة . ومن الملاحظ ان قيمة المساعدة المقررة لكل من اسرائيل والاردن قد استثنيت من المبدأ